

الفصل في الملل والأهواء والنحل

وسقوطا هذا لا يظنه إلا كافر ولا يحققه إلا مشركا فما قال فقط رسول الله ﷺ لأهل قرية أو حلة أو حي ولا لراع ولا لراعية ولا للزنج ولا للنساء لا أقبل إسلامكم حتى أعلم المستدل من غيره فإذا لم يقبل عليه السلام ذلك فالقول به واعتقاده أفك وضلال وكذلك أجمع جميع الصحابة بهم على الدعاء على الإسلام وقبوله من كل واحد دون ذكر استدلال ثم هكذا جيلا فجيلا حتى حدث من لا قدر له فإن قالوا قد قال الله ﷻ D قل ها توارها نكم إن كنتم صادقين قلنا نعم وهذا حق وإنما قاله الله ﷻ D لن خالف الحق الذي أمر الله ﷻ D الجن والإنس باتباعه وهكذا القول أن كل من قال قولا خالف فيه ما أمر الله ﷻ D باتباعه فسواء استدلال بزعمه ولم يستدل هذا مبطل غير معذور إلا من عذره الله ﷻ D فبما عذره فيه كالمجتهدين من المسلمين يخطأ قاصدا إلى الحق فقط ما لم يقم عليه الحجة فيعاند وأما من اتبع الحق فما كلفه الله ﷻ D قط برهانا والبرهان قد ثبت بصحة كل ما أمر الله ﷻ D تعالى به فسواء علمه فتبع الرسول A بعلمه حسبه أنه عالم بالحق معتقد له موقن به وأن جهل برهانه الذي قد علمه غيره وهذا خلق الله ﷻ D الإيمان والعلم في نفسه كما خلقه في نفس المستدل ولا فرق قال تعالى إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسماهم داخلين في دينه وإن كانوا أفواجا وما شرط الله ﷻ D قط أولا رسوله A أن يكون ذلك باستدلال بل هذا شرط من شرط ذلك ممن قذفه إبليس في قلبه وعلى لسانه ليخرجه إلى تكفير الأمة ولا عجب أعجب من أطباق هذه الطائفة الضالة المخذولة على أنه لا يصح لأحد إيمان حتى يستدل على ذلك ولا يصح لأحد استدلال حتى يكون شاكيا في نبوة محمد A غير مصدق بها فإذا كان ذلك صح له الاستدلال وإلا فليس مؤمنا فهل سمع بأحمق أو أدخل في الكفر من قول من قال لا يؤمن أحد حتى يكفر بالله تعالى وبالرسول A وأن من آمن بهما ولم يكفر بهما قط فهو كافر مشرك نبرأ إلى الله تعالى من كل من قال بهذا .

قال أبو محمد فهذان طريقان لا ثالث لهما كل طريق منها تنقسم قسمين أحدهما من أتبع الذي أمره الله تعالى D باتباعه وهو رسول الله ﷺ A فهذا مؤمن عالم حقا سواء استدلال أو لم يستدل لأنه فعل ما أمره الله تعالى به ثم ينقسم هؤلاء قسمين أحدهما من لم يتبع قط غيره E ووافق الحق بتوفيق الله ﷻ D فهذا في كل عقد اعتقد أجران وأما أن يكون حرم موافقة الحق وهو مريد في أمره ذلك اتباع رسول الله ﷺ A فهذا معذور مأجور أجرا واحدا ما لم تقم عليه الحجة فيعاندها وهذا نص قوله عليه السلام في الحاكم المجتهد المصيب والمخطئ والطريق الثانية من اتبع غير الذي أمره الله ﷻ D باتباعه فهذا سواء استدلال أو لم يستدل هو مخطئ طالما عاصى الله تعالى وكافر على حسب ما جاءت به الديانة في أمره ثم ينقسم هؤلاء قسمين أحدهما أصاب ما

جاء به رسول A وهو غير قاصد إلى اتباعه E فيه والآخر لم يصبه فكلاهما لا خير فيه وكلاهما آثم غير مأجور وكلاهما عام D أو كافر على حسب ما جاءت به الديانة من أمره لأنهما جميعا تعديا حدود D فيما أمرهم به من اتباع رسول A وقال تعالى ومن يتعد حدود A فقد ظلم نفسه ولا ينتفع بإصابته الحق إذ لم يصبه من الطريق التي لم يجعل A طلب الحق وأخذه إلا من قبلها وقد علمنا أن اليهود والنصارى يوافقون الحق في كثير كإقرارهم بنبوة موسى عليه السلام وكتوحيد بعضهم A تعالى فما انتفعوا بذلك إذ لم يعتقدوا اتباعا لرسول A صلى الله عليه